FLASH

التهجير من خلال البيروقراطيّة في القدس المحتلّة

شباط 2023

REPORT

WHO PROFITS RESEARCH CENTER

التهجير من خلال البيروقراطيّة في القدس المحتلّة

شباط 2023

مقدّمة

يعدّ القمع والتّهجير القسريّ في القدس الشرقيّة المحتلّة جزءًا من حقائق الحياة اليوميّة، وتتمّ هذه الممارسات من خلال العديد من الآليات الّتي تتبنّاها الدولة الإسرائيليّة، الّتي تعمل، على التّوازي، على طرد الفلسطينيّين من مدينتهم وسحق مقاومة المشروع الاستيطانيّ الكولونياليّ الإسرائيليّ. وتستخدم إسرائيل، إلى جانب العنف الصّريح والمباشر- المتمثّل في هدم المنازل، والإنفاذ البوليسيّ، وفرض الرّقابة، وممارسة الاعتداءات والاعتقالات المنظّمة- تكتيكات سيطرةٍ أقلّ صراحة، لا تقلّ في مستواها من القمع، وهي متأصّلةٌ فيما يمكن تسميته بالعنف البيروقراطيّ.

غالبًا ما يتمّ تأطير البيروقراطيّة من خلال وصفها كآليّةٍ لتعزيز الكفاءة المؤسسيّة والتنظيميّة لخدمة المجتمع الأوسع، ولكن، وكما توضح هذه الدّراسة الّتي أجرتها Who Profits، يمكن لهذه البيروقراطيّة أيضًا أن تعمل كوسيلة تنظيم مجموعةٍ واسعةٍ من الإجراءات لتحقيق مصالحٍ سياسيّة. يسلّط مركز Who Profits، في هذه الإحاطة، الضوء على تعزيز إسرائيل للإجراءات البيروقراطيّة من أجل الدّفع قدمًا بأجنداتها طويلة المدى المتمثّلة في التوسع الاستيطانيّ غير القانونيّ والتهويد، والّتي تهدف في الوقت ذاته إلى التحكم في الوجود الفلسطينيّ في القدس، من حيث تركيزه الجغرافي وتخفيفه العددي. في هذه الإحاطة، ندرس تواطؤ الشّركات في عمليّتين رئيسيتين هما "البيروقراطيّة- والتّهجير"، الّتي تستهدف بصورة واضحة الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة: إلغاء وضع الإقامة الدّائمة للفلسطينيّين المقدسيّين، وإجراءات تسجيل الأراضي، المعروفة باسم تسوية ملكيّة الأرض، الّتي شُرع في إنفاذها سنة 2018.

وفي كلتا الحالّتين، يجب على الفلسطينيّين "إثبات" حقّهم في الإقامة في مدينتهم، وكذلك أن يثبتوا للقوّة المحتلّة مسألة ملكيتهم لممتلكاتهم، ويتم ذلك من خلال عمليّات التّسجيل البيروقراطيّة المعقدة، وغير الواضحة، والمكلفة بطبيعتها. يتم تسهيل هذه العمليّات من خلال تواطؤ الشّركات الخاصّة الّتي تعاقدت معها السّلطات

الإسرائيليّة، والّتي نستعرضها ففي هذا التقرير, وهي: موران للتّحقيقات، تشوفا للتّحقيقات، وبتيحوت إنوش، في مجال الإجراءات المتعلقة بالإقامة، إلى جانب جيودا في مجال تسجيل الأراضي.

منهجيّة البحث

في إطار هذه الدّراسة، اعتمد فريق البحث في Who Profits على المنشورات المتاحة للعموم، والمقالات الإخباريّة، والمخطّطات والقرارات الحكوميّة، إلى جانب الطلبات المستندة إلى قانون حريّة المعلومات، والمقدمة إلى كل من وزارة العدل ومؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّتين، إلى جانب سجلات الشّركات، وملفّاتها لدى مسجل الشّركات الإسرائيليّ، والمناقصات المنشورة من قبل كل من الهيئتين المذكورتين، في سعيهما للبحث عن الشّركات، ونتائج المناقصات والعقود الموقعة مع الشّركات الّتي خضعت لفحصنا، إلى جانب مقابلات أجريت مع فلسطينيّين ينشطون ضد هذه السياسات، وتقارير المنظمات الحقوقيّة المختلفة الّتي ترصد وتبحث في كلا الموضوعين .

قبل النشر، اتّصل برنامج Who Profits بجميع الشّركات المذكورة في هذا التّقرير السّريع لمشاركة النتائج الرئيسيّة المعروضة هنا، وطلب الرد، بحلول وقت النشر، ولم يتمّ استلام أيّ ردٍّ من هذه الجهات.

الإقامة في ظلّ الاحتلال

خلفيّة

في أعقاب الاحتلال الإسرائيليّ سنة 1967 وما تبعه من ضمّ شرقيّ القدس، لم يتم طرد نحو 66000 فلسطينيّ[1] من أصل سكان المدينة البالغ عددهم 75000.[2] وفي إطار الإجراءات القانونيّة غير الشرعيّة الأوسع نطاقًا من الضّمّ، منحت إسرائيل، بوصفها القوّة المحتلّة، الفلسطينيّين الّذين بقوا صامدين في مدينتهم مكانة "الإقامة الدّائمة" بموجب "قانون الدّخول إلى إسرائيل، الصّادر سنة 1952.[3] أمّا أولئك الّذين تم تهجيرهم قسرا، فما زالوا محرومين من حقّ العودة إلى القدس. هذا، ولم تؤسس السلطات الإسرائيليّة، من خلال فرض مكانة الإقامة الدّائمة، ما يمكن أن يصبح أداة تهجير تستهدف الفلسطينيّين المقدسيّين فحسب، بل وأنشأت أيضًا إطارًا لمنع جميع اللاجئين والمهجرين داخليا، بما فيهم النازحين إلى مناطق الضفّة الغربيّة، الّذين هم مستبعدون من حدود البلديّة المشكلة حديثًا للقدس، من العودة إلى مدينتهم، في انتهاك واضح للعديد من الأعراف ومن ضمنها المادة 13 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[4] والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة.[5]

إن استيفاء شروط مكانة الإقامة الدّائمة هذه، يشترط بقاء الفلسطينيّ في المدينة، بيد أن هذا الوضع في أصله قابل لنقض وغير مستقر. تسمح مكانة الإقامة الدّائمة للفلسطينيّين المقدسيّين بالبقاء والعمل في مدينتهم، وتمنحهم بعض المزايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة الممنوحة من قبل مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّ. كالتّأمين الصحي، وامتيازات الرعاية الاجتماعيّة لذوي الإعاقة، ومخصّصات البطالة، ومخصّصات المسنين والأطفال، من ضمن أمور أخرى.[6] ومع ذلك، فإن هذه المكانة قابلة للإلغاء في ظل ظروف معينة، بما فيها الحصول على جنسيّة دولة أخرى أو الإقامة فيها ، ومغادرة البلاد لمدة سبع سنوات، وهي ما تطلق الجهات الرّسمية الإسرائيليّة عليها اسم "إثبات مركز الحياة"، إلى جانب خرق الولاء للدولة، وهي ظروف نتعمّق في سردها أدناه. يفقد الفلسطينيّون لدى تجريدهم من هذه المكانة إمكانيّة تلقي الامتيازات الاجتماعيّة، كما يصبحون غير قادرين على

[1] Btselem and HaMoked. (1998). *The Quiet Deportation*. https://www. btselem. org/sites/default/files/publications/199704_quiet_deportation_eng. pdf

[2] Levy Economics Institute. *Comparison Between 1967 (Israeli) and 1961 (Jordanian) Census.* [Dataset]. https://www. levyinstitute. org/pubs/1967_census/vol_6_intro_tab_a. pdf

[3] المرجع السّابق.

[4] United Nations. (n. d.). Universal Declaration of Human Rights. https://www. un. org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights#:~:text=Article%2013,to%20return%20to%20his%20country.

[5] OHCHR. (n. d.). International Covenant on Civil and Political Rights. https://www. ohchr. org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[6] HaMoked. (1998). *The Quiet Deportation*. https://hamoked. org. il/files/2011/114590. pdf

العمل بصورة قانونيّة، أو التنقل بحريّة، أو تلقي التعليم و / أو استصدار شهادات ميلاد لأطفالهم.[7] ووفقًا لبيانات وزارة الدّاخليّة، فقد قامت وزارة الدّاخليّة الإسرائيليّة ما بين عامي 1967 و 2020 بإلغاء حقّ إقامة 14701 فلسطينيّ مقدسيّ.[8]

بموجب قانون المواطنة والدّخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت)،[9] وهو القانون الّذي أقرّه الكنيست سنة 2003 ويتمّ تجديده سنويًا، وتمّت إعادة إحيائه سنة 2022، لا يمكن للفلسطينيّين المقيمين في القدس أن يستصدروا الإقامة الدّائمة لأزواجهنّ/ زوجاتهم في حال كان أولئك من الضفّة الغربيّة أو غزة، أو الدول الّتي يعتبرها القانون الإسرائيليّ دولًا معادية. كما لا يرث أبناء المقيمين الدّائمين في القدس مكانة والديهم بشكل تلقائي، ويجب أن يتمّ تسجيلهم من أجل الحصول على الإقامة والحقوق الّتي تنطوي عليها هذه الإقامة. إن تسجيل الأطفال المقدسيّين تعد عمليّة مرهقة وقد تستغرق عدّة سنوات، خاصّة إذا كان أحد الوالدين غير مقيمًا في القدس، أو إذا كان الطّفل نفسه مولودًا خارجها.[10] بناءً عليه، فإن القيود الّتي تحدّد من يمكن منحه هذه المكانة تعمل أيضًا على تعزيز السياسة الإسرائيليّة طويلة الأمد المتمثّلة في شرذمة الشعب الفلسطيني، وتمزيق العائلات، وإحكام السّيطرة على التّفاصيل الأكثر حميميّة من حياتهم.

ابتداء من عام 1995، تعتمد وزارة الداخليّة الإسرائيليّة على تفسير فضفاض لقانون الدّخول إلى إسرائيل، وتقوم بتطبيق ما تطلق عليه اسم "إثبات مركز الحياة" من أجل تدعيم ذلك التفسير.[11] ففي ظل هذه السياسة، يتوجب على الفلسطينيّين المقدسيّين للمحافظة على وضع إقامتهم أن "يثبتوا" بشكل دوري لوزارة الدّاخليّة الإسرائيليّة بأن القدس قد كانت "مركز حياتهم" على مدى السّنوات السّبع الأخيرة. إن عدم القدرة على استيفاء اشتراطات هذه السياسة يجعل الفلسطينيّين عرضة للطرد من القدس من جانب السلطات الإسرائيليّة في أيّة لحظة.

وإلى جانب سياسة "إثبات مركز الحياة" قام الكنيست الإسرائيليّ في آذار (مارس) 2018 بتعديل قانون الدّخول إلى إسرائيل للعام 1952، حيث أدخل فقرةً تسمح لوزارة الدّاخليّة بإلغاء مكانة الإقامة الدّائمة للمقدسيّين الفلسطينيّين بالاستناد إلى "خرق الولاء" لدولة إسرائيل، ويشمل ذلك من ضمن ما يشمله "ارتكاب عمل إرهابي، أو تقديم المعونة لعمل إرهابي، أو الانضمام إلى منظمة إرهابيّة.[12] "ومن الأمثلة الحديثة على استخدام هذا

---

[7] https://www. hrw. org/news/2017/08/08/israel-jerusalem-palestinians-stripped-status

[8] HaMoked. (2021). Ministry of Interior data: 18 East Jerusalem Palestinians were stripped of their permanent residency status in 2020 as part of Israel's "quiet deportation" policy; 10 of them women.

[9] Adalah. (2022) *The Citizenship and Entry into Israel Law (Temporary Order), 5782-2022.* https://www. adalah. org/uploads/uploads/The_Citizenship_and_Entry_into_Israel_Law_Eng_150322. pdf

[10] Amnesty International. (2022, February 1). *Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity*. https://www. amnesty. org/en/documents/mde15/5141/2022/en/

[11] Jefferis, D. C. (2012). The "Center of Life" Policy: Institutionalizing Statelessness in East Jerusalem. *Social Science Research Network*. https://oldwebsite. palestine-studies. org/sites/default/files/jq-articles/50_The_Center_of_Life_1. pdf

[12] The Jerusalem Center for Public and Jerusalem Center for Public and State Affairs. (2022, May 26). *Two-thirds of Jerusalem's residents live in the 'east of the city': 234,000 Jews and 362,000 Arabs*. https://jcpa. org. il/article/%D7%A9%D7%A0%D7%99-%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%A9-

التّعديل، إلغاء مكانة الإقامة للمدافع الفلسطينيّ عن حقوق الإنسان والمحامي صلاح الحمّوري في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2021، حيث ألغيت مكانة الحمّوري من خلال مزاعم غامضة بالتورط في "أنشطة إرهابيّة" و / أو الانتماء إلى "كيانات إرهابيّة" مرتكزة إلى ما يطلق عليه اسم "الأدلة السّرّية.[13] "وكان الحمّوري قد تمّ القبض عليه في آذار (مارس) 2022، وقد وضع رهن الاعتقال الإداري لمدة ثلاثة شهور، وهذا الاعتقال هو كناية عن احتجاز من دون تهمة أو محاكمة، وقد تمّ تجديد أمر الاعتقال الإداري مرتين منذ ذلك الحين، حيث كانت المرة الأخيرة في سبتمبر (أيلول) 2022.[14] ويعد الحمّوري واحدا من أصل 490 [15] فلسطينيّا يحتجز في السجون الإسرائيليّة من دون تهمة أو محاكمة، ولكن في حالة الحمّوري، يبدو أن مسألتي إلغاء الإقامة والسجن أمران متشابكان, ففي 18 كانون الأوّل (ديسمبر) 2022، قامت وزارة الدّاخليّة الإسرائيليّة بترحيل صلاح إلى فرنسا في الساعات المبكرة من الصباح، فيما يعدّ أول حالة تقوم فيها السلطات الإسرائيليّة بمزاعم ممارسته لـ "أنشطة إرهابيّة".

وفي حين أن إلغاء الإقامة العقابي بالاستناد إلى ذريعة "خرق الولاء" هو أمر لا يمكن الطعن فيه إلا أمام المحكمة، يضطر الفلسطينيّون ممن تمّ إلغاء إقامتهم بناءً على معيار "إثبات مركز الحياة" في البداية تقديم طلب للاحتفاظ بمكانتهم. ونستعرض فيما يلي الخطوط العريضة للإجراءات الّتي يجب على الفلسطينيّين في القدس الخضوع لها للاحتفاظ بمكانتهم، وكيف تشكّل هذه المعايير حياتهم اليوميّة. كما نفصّل الأساليب الخانقة الّتي تستخدمها إسرائيل في إطار عمليّات التّحقيق، ونفصّل الشّركات الخاصّة المتواطئة في هذه العمليّات.

إثبات "مركز الحياة"، إثبات ما هو بديهيّ

إن الإجراءات الّتي تفرضها وزارة الدّاخليّة الإسرائيليّة على الفلسطينيّين في القدس لإثبات أن القدس تمثّل "مركز حياتهم"، هي إجراءات معقّدة بصورة متعمدة، وقاسية، وتستغرق وقتا طويلا، وتعمل كوسيلة إضافيّة لمراقبة الحياة اليوميّة للفلسطينيّين المقدسيّين، وتلعب في نهاية المطاف دور طردهم خارج مدينتهم.

%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%A9%D7%91%D7%99-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D-%D7%97%D7%99%D7%99%D7%9D-%D7%91%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%94%D7%A2%D7%99/

[13] Addameer. (2022, August 9). *Salah Hammouri*. https://www. addameer. org/prisoner/2992

[14] Tahhan, Z. A. (2022, September 5). Israel extends detention of Palestinian French rights lawyer. *Occupied West Bank News | Al Jazeera*. https://www. aljazeera. com/news/2022/9/5/israel-extends-detention-of-palestinian-french-rights-lawyer

[15] Amnesty International. (2022b, April 14). I*srael/OPT: Palestinian administrative detainees complete 100 days of boycotting Israeli courts*. https://www. amnesty. org/en/latest/news/2022/04/israel-opt-palestinian-administrative-detainees-complete-100-days-of-boycotting-israeli-courts/

تبدأ العمليّة بدفع الفلسطينيّين إلى ملء استبيان مقدم لوزارة الدّاخليّة، مرفقا بمجموعة من المستندات الداعمة للطلب، تشمل إثبات ملكيّة أو استئجار عقار سكني، ودفع فواتير الكهرباء والمياه، وإثبات العمل في إسرائيل، والوثائق الّتي تثبت انخراط الأطفال في المؤسسات التعليميّة الإسرائيليّة، ودفع الضرائب البلديّة، والدّفع الدّائم والمحدّث لرسوم الضّمان الاجتماعي في إطار مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّة.[16]

قد يتطلب الأمر شهورا لكي يتمكّن السكان الفلسطينيّين من حجز موعد في مكتب وزارة الدّاخليّة، ويتعيّن على الناس الانتظار في الطابور لساعات بمجرّد قيامهم بحجز موعد. وإلى جانب العبء النفسي الّذي تستوجبه هذه العمليّة، فإنها تستهلك الوقت والموارد المادّية. يخسر العديد من الأشخاص أيام عمل أثناء انتظارهم في الطابور، ثم يتوجب عليهم ترتيب الرعاية لأطفالهم لكي يتمكّنوا من الانتظار طالما كان ذلك ضروريا. وعلاوة على ذلك، يُجبر الفلسطينيّون على خوض هذه الإجراءات باللغة العبريّة، وهي لغة لا يتقنها غالبيّة المقدسيّين بطلاقة. وهذا يجبر الكثيرين على طلب المساعدة القانونيّة الخاصّة، مما يضيف عبئا مادّيا إضافيا ثقيلا على مجتمع يعاني بالفعل من الفاقة. في عام 2020، كان أكثر من 61% من سكان القدس الفلسطينيّين يعيشون تحت خط الفقر. [17]*علاوة على ذلك، فإن الطبيعة التعسّفيّة لهذه العمليّة تعني أنّ الإطار الزمنيّ الفعليّ لهذه العمليّة بأكملها يمكن أن يتفاوت من مقدّم طلبٍ إلى آخر، مما يترك الكثيرين في حالة من انعدام اليقين لفترات طويلة. لقد تمّ تصميم العنف البنيوي المتضمن في هذه العمليّة من أجل إبقاء الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة معلقين بخيط رفيع.*

مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّ: مراقبة وتواطؤ الشّركات

تستند المعلومات المتعلقة بالفلسطينيّين المقدسيّين في سجلّ السكان بوزارة الدّاخليّة الإسرائيليّة، جزئيًّا، إلى المعلومات الّتي تمّ جمعها بواسطة مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّ. وقد قالت محامية تقدّم التوجيه للناس خلال إجراءات الحفاظ على إقامتهم، في مقابلة أجريت معها سنة 2022، بأن مؤسّسة التّأمين الوطنيّ تمثّل "آليّة المراقبة وفرض القانون"، الّتي تغذي وزارة الدّاخليّة بالمعلومات. وقد ذكرت أنه في حالة عدم قيام شخص بدفع رسوم التّأمين الوطنيّ المفروضة عليه، يتمّ إرسال هذه المعلومات مباشرة من قبل مؤسّسة التّأمين الوطنيّ إلى الوزارة، حيث يمكن أن تباشر الأخيرة إجراءات إلغاء مكانة الإقامة لذلك الشخص.

---

[16] National Insurance Website. Residency Test for East Jerusalem. Residency test for East Jerusalem - Israeli residents traveling abroad | ביטוח לאומי (btl. gov. il)

[17] The Jerusalem Center for Public and Jerusalem Center for Public and State Affairs. (2022, May 26). *Two-thirds of Jerusalem's residents live in the 'east of the city': 234,000 Jews and 362,000 Arabs.* https://jcpa. org. il/article/%D7%A9%D7%A0%D7%99-%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%A9-%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%A9%D7%91%D7%99-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D-%D7%97%D7%99%D7%99%D7%9D-%D7%91%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%94%D7%A2%D7%99/

وبالإضافة إلى الوثائق الّتي يقدمها الفلسطينيّون المقدسيّون، تعتمد مؤسّسة التّأمين الوطنيّ على أساليب التّحقيق لمراقبة الناس وجمع المعلومات عنهم.[18] وتشمل هذه الإجراءات إرسال مفتشين- سواء أكانوا موظفين في مؤسّسة التّأمين الوطنيّ أو مفتشين خاصين- لإجراء تحقيقات صارمة، وتدخليّة، وقاسية، للتحقق من أن مركز الحياة موجود بالفعل في القدس.[19] وتشمل أساليب التّحقيق الزيارات المفاجئة لمنازل الأشخاص أو أماكن عملهم، بالإضافة إلى استجواب زملاء العمل أو الأشخاص المحيطين بالشخص الخاضع للمساءلة.[20]

وفي حالات أخرى، تستخدم مؤسّسة التّأمين الوطنيّ سلطتها لممارسة الضغوطات السياسيّة على المقدسيّين الفلسطينيّين الّذين يعتمدون عليها في المنافع الاجتماعيّة. وبعد اندلاع انتفاضة الوحدة الفلسطينيّة في أيّار (مايو) 2021، اكتشف 11 ناشطا سياسيّا فلسطينيّا من القدس الشرقيّة على الأقل، أنهم مع أبناء عائلاتهم قد خسروا تأمينهم الصحّي أثناء توجههم لتلقي الرعاية الصحّية.[21] وقد تمّ تجريد هؤلاء من تأمينهم الصحّي بواسطة مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الإسرائيليّة من دون إعلامهم، ولم يكن هذا التجريد مبنيا على تحقيقات ترتبط بـ "مركز حياتهم"، بل بدا أنه إجراء عقابي لردع الناشطين عن الانخراط في النشاط السياسيّ. وبحسب الطلب المستند إلى قانون حريّة المعلومات، والّذي قدمته جمعيّة "هموكيد- مركز حقوق الفرد" لمؤسّسة التّأمين الوطنيّ، فإن قرار إلغاء الحقوق الاجتماعيّة قد استند جزئيًّا إلى المواد الّتي قدمتها جهاز الشاباك (جهاز الأمن الإسرائيليّ الاستخباري).[22]

تظهر وظيفة مؤسّسة التّأمين الوطنيّ الّتي تعمل بوصفها أداة للاضطهاد السياسيّ، من خلال علاقتها الوثيقة مع جهات على غرار "الشاباك"، مرة أخرى كيف أن الفصل بين "المدني" و"الأمني" هو فصل مصطنع، لا سيّما في السياق الإسرائيليّ. ولا يقتصر دور مؤسّسة التّأمين الوطنيّ في إجراءات الحفاظ على الإقامة فقط على توفير الرعاية الطبيّة وغيرها من الخدمات أو الحرمان منها، بل إن الوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الّتي يوفرها يتمّ تسخيرها كوسيلة لفرض الرّقابة والسّيطرة. وهكذا، فإن مؤسّسة التّأمين الوطنيّ، بالنسبة للفلسطينيّين، ترتبط بصورة مباشرة بمجموعة من الحالات المحتملة لانعدام الأمان، باعتبارها ركيزة أساسيّة لسياسة "إثبات مركز الحياة" الإسرائيليّة، ومن شأنها الشروع في إطلاق الخطوة الأوّلى نحو حرمانهم من مكانتهم.

---

[18] HaMoked. (1998). *The Quiet Deportation*. https://hamoked. org. il/files/2011/114590. pdf

[19] المرجع السّابق

[20] (2019) مراقب الدولة. (بالعبرية). *تعامل الدولة مع مكان الإقامة في القدس الشرقيّة*. https://www. mevaker. gov. il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2019-Jerusalem/32A-civil-status-Takzir-heb. pdf

[21] Hasson, N. (2021, May 27). Israel deprives East Jerusalem political activists of state insurance, stipends - *Israel News. Haaretz. com*. https://www. haaretz. com/israel-news/2021-05-27/ty-article/. highlight/east-jerusalem-political-activists-deprived-of-national-insurance-institute-benefits/0000017f-e1a5-d38f-a57f-e7f71b300000

[22] HaMoked. (2022, August 28). *Court again criticizes National Insurance Institute's baseless decision to revoke Jerusalem Palestinians' health insurance and other social security rights.* https://hamoked. org/document. php?dID=Updates2325

شركات التّحقيق الخاصّة

قامت مؤسّسة التّأمين الوطنيّ بالتّعاقد مع ثلاث شركات تحقيق خاصّة، لغرض القيام بالتّحقيق في حياة الفلسطينيّين كجزء من إجراء "إثبات مركز الحياة"، والشّركات الّتي تمّ التّعاقد معها هي شركة تشوفا للأبحاث، شركة السلامة البشريّة، للتّحقيق في الحوادث والوقاية (بتيحوت إنوش)، وشركة موران للتّحقيقات

وفقا للرد الّذي تلقته جمعيّة Who Profits من مؤسّسة التّأمين الوطنيّ بالاستناد إلى قانون حريّة المعلومات، كان أول تعاقد مع شركة تشوفا للأبحاث سنة 2016، وقد تمّ التّعاقد لأول مرة مع شركة بتيحوت إنوش سنة 2008، فيما كان أول تعاقد مع شركة موران للتّحقيقات في سنة 2004.[23] وقد كان آخر عقد حصلت عليه Who Profits بين مؤسّسة التّأمين الوطنيّ والشّركات المذكورة، في سنة 2022.[24] وما بين السّنوات 2014 - 2017، نفّذت هذه الشّركات 49% من التّحقيقات.[25]

يتضمّن الاتفاق التّعاقدي بين مؤسّسة التّأمين الوطنيّ والشّركات المذكورة، تقديم ملفّات مفصلة عن كل عمليّة تحقيق، ومن ضمن ما تشمله هذه التّفاصيل: وصف مكتوب لنتائج التّحقيق؛ صور ذات صلة تمّ التقاطها أثناء التّحقيق؛ تسجيلات لجميع المحادثات المجراة مع الشهود المحتملين؛ تسجيلات التّحقيق نفسه؛ ونسخ التّسجيلات، بما فيها الترجمة من العربيّة إلى العبريّة.[26]

[23] الرد محفوظ في أرشيف Who Profits

[24] محفوظ في أرشيف Who Profits

[25] تقرير مراقب الدولة. (2019). *تعامل الدولة مع وضع الإقامة في القدس الشرقيّة*. (بالعبرية). https://www. mevaker. gov. il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2019-Jerusalem/32A-civil-status-Takzir-heb. pdf

[26] ملف التّعاقد مؤرشف لدى Who Profits

معلومات عن الشّركات

تشوفا للأبحاث:

معلومات عامة:

المكتب الرئيسي: 50 Etsel St., Or Yehuda, Israel

رقم الهاتف: 6349988-3-972+

موقع الإنترن: www.tshuva.com

الملكيّة : الشّركة مملوكة بالكامل لنيسيم تشوفا.

الشركاء : وزارة الدفاع الإسرائيليّة، إنتِل، فايزر

نشاطات أخرى:

في عام 2018، فازت الشّركة بمناقصة بمبلغ إجمالي قدره 250 ألف شيكل مع الوحدة المركزيّة للتنفيذ والتّحقيقات في وزارة الزراعة والتنمية الريفيّة. تمّ إنشاء الوحدة المركزيّة للإنفاذ والتّحقيقات في أعقاب توقيع الاتفاقيات الزراعيّة بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة من أجل مراقبة نقل المنتجات الزراعيّة من مناطق السّلطة الفلسطينيّة إلى إسرائيل. وتشمل خدمات التّحقيق الّتي تقدمها الوحدة التّحقيقات الموجودة بشكل أساسي داخل الضفّة الغربيّة المحتلّة. في سنوات سابقة، قدمت الشّركة خدماتها للشرطة ووزارة الدّاخليّة الإسرائيليّتين.

شركة السلامة البشريّة للتّحقيق والوقاية من الحوادث (بتيحوت إنوش):

معلومات عامة :

المكتب الرئيسي: 157 Yigal Alon St. Tel Aviv 67443, Israel

رقم الهاتف: 6091533-3-972+

موقع الإنترنت: www.betihut-enosh. com

الملكيّة :الشّركة مملوكة لكل من دان إنجل (59. 9988%) ويفتاح سيغف (40. 0012%).

نشاطات أخرى:

:تحقق الشّركة أيضًا داخل الضفّة الغربيّة، وفي مناطق سكن الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر (من حاملي الجنسيات الإسرائيليّة)، بما فيها مناطق التجمّعات البدويّة في النقب.

عمليّة تسجيل الأراضي: الطريق إلى مزيد من الاستيلاء على الأراضي

خلفيّة

في عام 2018، أصدرت الحكومة الإسرائيليّة قرارها رقم 3790 تحت مسمى "تقليص الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتحقيق التنمية الاقتصاديّة في القدس الشرقيّة.[27] "ويخصّص القرار نحو 560 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات من أجل تحسين الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الفلسطينيّ في شرقيّ القدس، بصورة ظاهريّة، ولإتاحة إمكانيّة وصولهم إلى الخدمات والتوظيف. فيما يلي، نسلط الضوء على إطلاق عمليّة تسجيل الأراضي في شرقيّ القدس المحتلّ، وهي عمليّة تحتل موقع الصدارة الحاسمة في هذه "الخطّة التنمويّة". وقد تمّ تخصيص مبلغ 14 مليون دولار أمريكي من إجمالي الميزانيّة المخصّصة لهذا القرار، من أجل تسجيل جميع الأراضي غير المسجّلة في شرقيّ القدس، بحلول العام 2025.[28]

كانت الحكومة الأردنيّة قد باشرت، قبل الاحتلال إسرائيل لشرقيّ القدس وضمّ 70500 دونما من أراضيها عام 1967،[29] بتسجيل الأراضي في عدّة أحياء في القدس الشرقيّة الّتي كانت تحكمها ما بين عامي 1948 – 1967. وبعد عام 1967، بقيت العقارات المسجّلة ملكا لأصحابها، إلا في حال اعتبار أصحابها "غائبين"،[30] حيث جرى في هذه الحالة نقل ممتلكاتهم إلى حارس أملاك الغائبين. وإلى جانب ذلك، فقد تمّ نقل الممتلكات الّتي كان الوصي الأردني على ممتلكات العدو قد وضع يد عليها، إلى الوصي العام الإسرائيليّ.

هذا، ولم يتمّ تسجيل نحو 90% من أراضي شرقيّ القدس (30% من مجموع أراضي المدينة) بالمطلق،[31] في حين قامت إسرائيل بتجميد جميع إجراءات تسجيل الأراضي حتى إطلاق هذه الحملة الرّسمية لتسجيلها سنة 2018. وعلى الرغم من إظهار تسجيل الأراضي وكأنه جزء من رزمة أكبر تهدف للنهوض بشرقيّ القدس وظروف سكانها الفلسطينيّين الاجتماعيّة والاقتصاديّة، إلا أن تسجيل الأراضي جزء أساسي من أجندة جيو- سياسيّة إسرائيليّة تهدف إلى التهويد وإلى إحكام السّيطرة الإسرائيليّة على الأرض، والّتي يمكن من خلالها ترسيخ "السيادة على القدس الشرقيّة" كما أوضحت في ذلك الحين وبإيجاز، وزيرة العدل أييلت شاكيد.[32] إن عمليّة تسجيل الأراضي

---

[27] ديوان رئيس الوزراء. (13. 5. 2018)، *تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقيّة*. قرار رقم 3790. (بالعبرية) https://www. gov. il/he/departments/policies/dec3790_2018

[28] المرجع السّابق.

[29] Norwegian Refugee Council. (2013, December). *The legal status of East Jerusalem*. https://www. nrc. no/globalassets/pdf/reports/the-legal-status-of-east-jerusalem. pdf

[30] يعد "الغائب" بحسب القانون الإسرائيليّ، هو الشخص الّذي لديه عقارات في الدّولة، ويعيش في دولة "معادية" (المقصود هو الدول العربية المجاورة، كلبنان وسوريا) اعتبارا من تاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. وهذا يعني اعتبار جميع اللاجئين الفلسطينيّين الّذين تم تهجيرهم خلال الحرب بوصفهم "غائبين".

[31] ورقة عمل بعنوان: مشروع تسوية أراضي القدس (2018-2025) قرار الحكومة الإسرائيليّة 3790 مركز مدار. (تشرين الأول، 2021).

هذه، قد تؤدي وفقا للائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيّين في القدس، إلى مصادرة نحو 60% من الأراضي الفلسطينيّة، وأن تتسبّب في نزع ممتلكات الفلسطينيّين بصورة جماعيّة، في انتهاك واضح لمقتضيات القانون الدولي.[33]

فيما يلي، نستعرض الخطوط العريضة للإجراءات المعقدة، والمكلفة، وشبه المستحيلة، الّتي يتعيّن على الفلسطينيّين الالتزام بها إذا ما أرادوا تسجيل أراضيهم، والتطورات في عمليّات تسجيل الأراضي حتى الآن، ومن ثم تقوم بتسليط الضوء على شركة جيوداع، المتورطة في العمليّة البيروقراطيّة الهادفة لنزع ملكيّة الفلسطينيّين.

إجراءات تسجيل الأراضي: إجراءاتٌ مستحيلة

يتمّ إخطار من يعيشون على أراضٍ غير مسجّلة بأن قسيمة الأرض الّتي يعيشون عليها ستحتاج عما قريب إلى التّسجيل، ويتمّ ذلك من خلال منشورات تقوم السلطات الإسرائيليّة بتوزيعها في الأحياء المختلفة، أو تقوم بذلك من خلال نشرها على مواقع الويب الحكوميّة الرّسمية، قبل 30 يوما على الأقل من الشروع في عمليّة تسجيل الأراضي.[34] ولكي يتمكّن الفلسطينيّون من تسجيل الأراضي والعقارات (السكنيّة أو التجاريّة) تحت أسمائهم بنجاح، يتوجّب عليهم إثبات ملكيتهم لها من خلال تقديم أوراق الطابو (سندات تسجيل الأرض)، إلى جانب المستندات الّتي تظهر أن قطعة الأرض المعنيّة لا توجد عليها أيّة ديون ضريبيّة على الممتلكات.

إن إصرار إسرائيل على إبراز وثائق محدّدة لإثبات ملكيّة الفلسطينيّين للأراضي ليس أمرا خاصا بهذه الحملة وحدها. فتقليص ملكيّة الأراضي وحصرها في "تقنيات علميّة للقياس والتقدير"[35] هي استراتيجيّة مستخدمة بصورة منهجيّة في أرجاء فلسطين التاريخيّة لحرمان الفلسطينيّين من حقوق ملكيّة الأراضي، ومن أجل اجتثاث تجمّعات سكّانيّة بأكملها.

امتنع الفلسطينيّون عبر التاريخ، بما في ذلك أثناء الحقبتين الاستعماريتين، العثمانيّة والبريطانيّة، عن تسجيل غالبيّة أراضيهم، وذلك بسبب سعيهم إلى تجنّب دفع الضرائب الباهظة من جهة، وبسبب اتّباعهم الأعراف

---

[32] عنات دانييلي (13، أيار - مايو- 2018). وزارة العدل ستنظم تسجيل الأراضي في القدس الشرقيّة بتكلفة 50 مليون شيكل. صحيفة "هكالكاليست". موجود (بالعبرية) على الرابط: https://www. calcalist. co. il/real_estate/articles/0,7340,L-3737943,00. html .

[33] Joint Urgent Appeal to the United Nations Special Procedures on Israel's Permanent Illegal Annexation of Jerusalem. (2021, November 08). https://www. alhaq. org/cached_uploads/download/2021/11/13/joint-urgent-appeal-to-un-sp-land-title-settlement-in-jerusalem-as-sent-1636786906. pdf

[34] مقابلات مع نشطاء ومراكز أبحاث أجراها فريق Who Profits في شرقيّ القدس.

[35] Bhandar, B. (2018). *Colonial lives of property: Law, land, and racial regimes of ownership*. Duke University Press.

المجتمعيّة والتّقليدية لتسجيل الأراضي، مثل التّسجيل لدى مختار القرية.[36] حيث يمكن، بموجب تسجيل المختار هذا، لمختارين اثنين أن يؤكدا ملكيّة الشخص لقطعة أرض، حتى لو لم يكن هذا الشخص يحمل وثائق تثبت ملكيته. في حين أن الأشكال السّابقة من الأدلّة نادرا ما يتمّ اعتمادها في إطار الإجراءات القانونيّة الإسرائيليّة الّتي سيُشرع بالعمل فيها، حيث قرر نائب المدّعي العام الإسرائيليّ في حزيران (يونيو) 2022 إلغاء إجراء المختار.[37] لقد دأبت المجموعات الاستيطانيّة الصهيونيّة، على غرار جمعيّة ريغافيم (وهي منظمة غير حكوميّة استيطانيّة تقوم برفع الدعاوى القضائيّة ضد المباني الفلسطينيّة)، على العمل على إلغاء إجراء المختار منذ وقت طويل، في محاولة منها للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينيّة.[38]

إلى جانب ما تقدّم، ونظرا للتاريخ الاستعماري في فلسطين تحديدا، فإن الكثير من أوراق الطابو، موجودة في حوزة مؤسسات في دول أجنبيّة، كالأردنّ وتركيّا، هذا إن وجدت أصلا، مما يتطلّب قدرا هائلا من الوقت والموارد لاستصدارها، وهو أمر لا يستطيع الكثيرون تحمّله.[39]

بالإضافة إلى عبء الإثبات، قد تفرض عمليّة تسجيل الأراضي تكاليف باهظة على الفلسطينيّين. فلكي يتمّ إخلاء قطعة أرض من ديون ضريبة الأملاك، يتعيّن على مالكي الأراضي دفع هذه الضريبة بأثر رجعي للسلطات الاسرائيليّة، اعتبارا من تاريخ الاحتلال في سنة 1967، إذا ما كانت الأراضي شاغرة. وتشمل ضريبة الأملاك السّنويّة ما نسبته 2. 5% من قيمة الأرض، و 25% من الأرباح المكتسبة من بيع العقار، أو ضريبة شراء تصل إلى 10% من قيمة العقار. وفي بعض الحالات، قد يصل مجموع الضرائب إلى قيمة العقار نفسه، فإذا لم يتمّ دفعها، تقوم السلطات الضريبيّة بمصادرة العقار. وبالتالي، وحتى لو كان لدى الفلسطينيّين الوثائق اللازمة لإثبات ملكيتهم لأرض، فإن مصادرتها قد تتمّ بسبب عدم قدرتهم على دفع مثل هذه الضرائب الباهظة.[40]

عمليّة نزع الملكيّة جارية

تضغط أطياف المجتمع الفلسطينيّ في شرقيّ القدس من أجل مقاطعة حملة تسجيل الأراضي، لأنها تعتبرها فاتحة للمزيد من التهويد والتوسع الاستيطانيّ في المدينة.[41] ويثبت هذا فعلا، على ضوء تقدّم الحكومة

[36] The Association for the Advancement of Civil Equality. (2011). https://sikkuy-aufoq. org. il/wp-content/uploads/2013/08/sikkuy_hasamim_land_regisrter_2011. pdf

[37] Greenzig, Aveshei. (2022, June 24). Instead of a "crowned procedure": the upheaval in the conditions for proving ownership of land in East Jerusalem. *Globes*. https://www. globes. co. il/news/article. aspx?did=1001416146

[38] Yosef, Idan. (2022, June 24). A transformation in property registration. *News 1.* https://www. news1. co. il/PageLoad. aspx?adid=9492&pageUrl=Archive/001-D-455630-00. html

[39] Joint Urgent Appeal to the United Nations Special Procedures on Israel's Permanent Illegal Annexation of Jerusalem. (2021, November 08). https://www. alhaq. org/advocacy/19204. html

[40] المرجع السّابق

[41] من المقابلات الّتي أجراها طاقم Who Profits مع ثلاثة ناشطين وباحثين فلسطينيّين في القدس.

الإسرائيليّة في تنفيذ حملة تسجيل الأراضي في المواقع الاستراتيجيّة الّتي تمّ تحديدها للتوسّع الاستيطانيّ، كما نفصّل أدناه، وكذلك في الأراضي والعقارات الّتي تدّعي المجموعات الاستيطانيّة ملكيتها.

إلى جانب ما تقدّم، نضيف أن عمليّة تسجيل الأراضي هذه تستثني بصورة قاطعة اللاجئين الفلسطينيّين الّذين نزحوا من المدينة إبّان وبعد نكبة 1948، وخلال احتلال المدينة سنة 1967.[42] ويشمل ذلك اللاجئين الفلسطينيّين الّذين يعيشون حاليا في كل من الضفّة الغربيّة المحتلّة وقطاع غزة. ويتيح هذا الاستبعاد لحملة تسجيل الأراضي أن تكون بمثابة وسيلة إضافيّة لاستكمال نهب ممتلكات اللاجئين الفلسطينيّين. ووفقا للباحث خليل التفكجي، فإن الكثير من العقارات في القدس الشرقيّة مملوكة لورثة مقيمين في الخارج. ولكي يتمكّن المرء من تسجيل الأرض، فإن على الورثة تقديم دليل على الملكيّة. غير أنّ أراضيهم ستظل تعتبر "أملاك غائبين" سواء قدّموا مثل هذه الأدلة أم لا، لأن المالكين يقيمون في الخارج، وبالتالي يتمّ اعتبار الأرض بدون مالك معروف، مما يؤدي إلى بقائها في أيدي دولة إسرائيل.[43]

بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك الوصي العام في العمليّة، عبر إشراكه في لجنة الإشراف على عمليّة تسجيل الأراضي، يعني أن قانون الشؤون القانونيّة والإداريّة للعام 1970[44] يمكن أن يستخدم في تسجيل بعض الأراضي. وينص هذا القانون الّذي ينطبق على اليهود وحدهم، دونا عن الفلسطينيّين، على أنّه يمكن لأصحاب العقارات في شرقيّ القدس الّتي انتقلت إلى وصاية الحكومة الأردنيّة سنة 1948، استرجاعها من الوصي.[45]

تثبت عمليّة تسجيل قطعة أرض أم هارون في حي الشيخ جرّاح مؤخرا، في إطار حملة تسجيل الأراضي الحاليّة، الأثر الضارّ لهذا القانون على الممتلكات الفلسطينيّة والسكان الفلسطينيّين. إذ بعد قيام جمعيّة "نحلات شمعون" الاستيطانيّة[46] برفع دعوى قضائيّة، بدأت السلطات الإسرائيليّة بإجراءات تسجيل الأراضي في أم هارون دون علم سكّانها الفلسطينيّين. وفي نهاية الإجراء، تمّ تسجيل الأرض باسم يهود زعموا ملكيتهم للأرض قبل سنة 1948، حيث تواجه 45 عائلة فلسطينيّة تعيش في منطقة أم هارون الآن خطر الطّرد المحقق والفوري، نتيجة لذلك.

بالإضافة إلى ما تقدّم، شُرع بإجراءات تسجيل الأراضي في ثلاث قطع أراضي في الأحياء الاستيطانيّة في شرقيّ القدس، بما فيها قطعة أرض في جفعات همتوس، في ظل المزاعم الّتي تدّعي ملكيّة اليهود لها، حيث توجد حاليا

---

[42] عدالة. (16 تشرين ثاني- نوفمبر 2021). *إعادة تسجيل الأراضي في شرقيّ القدس هو انتهاك صارخ للقانون الدولي* . (بالعبرية).

[43] Miftah. (2021, October). *Analysts and experts: The registration of Palestinian properties is aimed at transferring them to Israeli authorities*. http://www. miftah. org/Display. cfm?DocId=26725&CategoryId=13

[44] Peace Now. (2019). *Systematic dispossession of Palestinian neighborhoods in Sheikh Jarrah and Silwan.* https://peacenow. org. il/wp-content/uploads/2019/01/Legal-papaer-batan-sheikh-jarrah-eng. pdf

[45] المرجع السّابق.

[46] Supreme Court Hearing on Sheikh Jarrah Families Concludes without a Ruling. (n. d.). Ir Amim. Retrieved 14 July 2022, from https://www. ir-amim. org. il/en/node/2698

مخطّطات لتوسيع المستوطنة؛[47] إلى جانب قطعة أرض مخصّصة لإقامة مستوطنة جديدة يطلق عليها اسم "جفعات هشاكيد" على أراضي قرية بيت صفافا الفلسطينيّة؛[48] وقطعة أرضٍ في منطقة عطروت، حيث يجري التّخطيط لإقامة مستوطنة جديدة. كما شُرع في عام 2022 بعمليّة تسجيل الأراضي في موقع أثري مجاور للمسجد الأقصى، بمبادرة جمعيّة أهليّة استيطانيّة، وهي جمعيّة "عير دافيد"، المعروفة أيضًا باسم "جمعيّة إلعاد".[49] بالإضافة إلى ذلك، بدأت الاستعدادات لتسجيل الأرض في قطعة أرض يتمّ التّخطيط لإقامة حي استيطانيّ جديد فيها، تقع بين كلّ من مستوطنة "هار حوماة" وقرية صورباهر الفلسطينيّة، وكذلك في قطعة أرض قريبة من حي "رمات شلومو" الاستيطانيّ.[50]

مستفيدا من حملة تسجيل الأراضي، بدأ الصّندوق القوميّ اليهوديّ (JNF) ، في أيلول (سبتمبر) 2021 بتخصيص ميزانيّة قدرها 100 مليون شيكل للشروع في تسجيل مساحات هائلة من الأراضي الّتي يفترض أن الصّندوق قد "استحوذ عليها" على جانبي الخطّ الأخضر، بما فيها أراضٍ تقع في شرقيّ القدس.[51] ويعد الصّندوق القوميّ اليهوديّ منظمة غير ربحيّة وشبه حكوميّة، يتمثّل دورها في ضمان تسجيل الأراضي باسم الشعب اليهوديّ.[52] وبحسب موقع الصّندوق على الإنترنت، فقد تمّ إنشاء الصّندوق القوميّ اليهوديّ سنة 1901 لكي يكون "الذراع العمليّاتيّة للصهيونيّة". فباسم الشعب اليهوديّ، قام الصّندوق بشراء 2.6 مليون دونم من الأرض، وقد هيأ الأرض للزراعة، وأنشأ المستوطنات، وأرسى أسس إقامة دولة إسرائيل.[53] بهذه الطريقة، لعب الصّندوق القوميّ اليهوديّ باستمرار دورا هاما في توزيع "أراضي الدولة" وفي نهب أملاك الفلسطينيّين على جانبي الخطّ الأخضر.[54] وقد تمّ تخصيص الميزانيّة بعد أن قامت لجنة الإشراف على إجراءات تسجيل الأراضي بالتوجه للصّندوق، من أجل تسجيل الأراضي الّتي لم تخضع قط لعمليّة التّسجيل الرّسمية والبيروقراطيّة، والّتي هي الآن في يد الوصيّ العام. وبحسب الصّندوق، يبلغ عدد هذه العقارات في شرقيّ القدس نحو 2050 عقارا، تمتد على مساحة لا تقل عن 2500 دونما.[55] بناءً على ما تقدّم، يمكن أن تؤدي عمليّة التّسجيل المشار إليها إلى إطلاق الآلاف من دعاوى

---

[47] داغوني، ن *الوصي العام "ينظّم" [بالعامّية العبرية تحمل معنى "يخدع"- المترجم] سكان القدس الشرقيّة*. *هآرتس*. 07 كانون أول (ديسمبر) 2021. تم استرجاعه في 14 تموز (يوليو) 2022. (متوفر بالعبرية).

[48] المرجع السّابق.

[49] المرجع السّابق.

[50] Hasson, N. The state has begun registering land near the Temple Mount, a process in which mainly Jews participate. *Haaretz*. 26 June 2022. https://www. haaretz. co. il/news/law/2022-06-26/ty-article/. premium/00000181-9e5b-dca5-a5c1-9edf4d050000

[51] بروتوكول الجمعية العامة للصندوق القوميّ اليهوديّ، ملف محفوظ لدى Who Profits

[52] IMEU. (n. d.). Fact Sheet: What is the Jewish National Fund? | *IMEU. Imeu. org.* https://imeu. org/article/fact-sheet-what-is-the-jewish-national-fund

[53] KKL-JNF: For a Sustainable Future for Israel - Keren Kayemeth LeIsrael - KKL-JNF. (n. d.). https://www. kkl-jnf. org/about-kkl-jnf/kkl-jnf-id/goals-actions/

[54] المرجع السّابق.

[55] KKL-JNF and Israeli Authorities Are Misusing Land Registration Procedures to Advance Land Takeover Processes of an Alarming Magnitude. (n. d.). Ir Amim. Retrieved February 1, 2023, from https://www. ir-amim. org. il/en/node/2704

الإخلاء المحتملة ضد الفلسطينيّين الّذين يعيشون حاليا في المناطق المستهدفة. [56]لقد لعب الصّندوق القوميّ اليهوديّ على مدار السّنوات، وفي شرقيّ القدس خصوصا، دورا أساسيا في تنامي الحركة الصهيونيّة وجهودها في محاولات تهويد المدينة. فعلى سبيل المثال، نظم الصّندوق في سلوان حملات لطرد الفلسطينيّين وإسكان مستوطنيّن إسرائيليّين مكانهم.[57]

تواطؤ الشّركات

في عام 2019، فازت شركة جيوداع الإسرائيليّة الخاصّة، بمناقصة وزارة العدل الهادفة إلى تطبيق جزء من عمليّة تسجيل الأراضي. تتخصّص شركة جيودا في المعلومات الجغرافيّة، ورقمنة المستندات، والتّخطيط، وإدارة الأراضي.[58] وتتبع هذه الشّركة لشركة Telrad Networks الإسرائيليّة، وهي فاعل عالمي متخصّص في إنتاج وتسويق معدات الاتصالات، ولديها ملفّ كبير من المشاركة مع الاحتلال من خلال الشّركات التابعة لها.[59]

تمّ التّعاقد مع شركة جيوداع لمدة 24 شهرا، مع إمكانيّة تمديد التّعاقد لمدة 12 شهرا إضافيا. وقد حدّد العطاء أن المدة الإجماليّة للعقد يجب ألا تتجاوز 84 شهرا.[60] وفي إطار هذا التّعاقد، تصبح جيوداع مسؤولة عن تعيين مدير مشروع وخبير في مجال القياسات، ليكونا مسؤولين عن تقديم الخدمات لجميع الطواقم الأخرى المشاركة في إجراءات تسجيل الأراضي. وتساعد جيوداع أيضًا في إدارة العمل الميداني، وإعداد المناقصات لإجراء القياسات، وإدارة المناقصات والعقود، والتأكد من تنفيذ المهمات في الأوقات المحدّدة لها. كما توفر الشّركة أيضًا مكتبا، إلى جانب المستلزمات الأخرى ذات الصلة، للطواقم المختلفة.

---

[56] المرجع السّابق.

[57] IMEU. (n. d.). Fact Sheet: What is the Jewish National Fund? | *IMEU*. https://imeu. org/article/fact-sheet-what-is-the-jewish-national-fund

[58] Company website. www. Geoda. co. il

[59] Who Profits الملف التعريفي الخاص بـ Telrad Networks على قاعدة بيانات
https://whoprofits. org/company/telrad-networks/

[60] Who Profits التّعاقد مؤرشف لدى

معلومات عن الشّركات

معلومات عامة:

المكتب الرئيسي: 9 HaBarzel St., P.O.B. 13108, Tel Aviv 6971025, Israel

رقم الهاتف: 2955000-73-972+

موقع الانترنت: *www.geoda.co.il*

الإيرادات: 1063000 دولارا أمريكيا

الملكيّة : الشّركة مملوكة لشركة مارمانت للتّنظيم وإدارة المشاريع، وهي شركة تابعة بالكامل لشركة Telrad Networks (TASE: TLRD).

الشّركات التابعة :شركة جيودا لمراقبة البناء، محدودة الضّمان.

الشّركاء يشمل زبائن الشّركة: شركة الكهرباء الإسرائيليّة، شركة خطوط أنابيب عسقلان- إيلات، شركة نتيفي إسرائيل- شركة شبكات النقل الوطنيّ، شركة تطوير الموانئ وأصولها، دائرة الأراضي الإسرائيليّة، شركة باز للمحروقات، وزارة العدل الإسرائيليّة، ومنسّق أعمال الحكومة في المناطق.

نشاطات أخرى:

سنة 2020، تعاقدت الشّركة مع منسق أعمال الحكومة في المناطق من أجل تقديم الدعم لمنظومة "البناء غير القانونيّ" الّتي يطبقها المنسق، مقابل مبلغ 20000 شيكل. ويقوم مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق من خلال هذا النظام بإدارة عشرات الآلاف من ملفّات "البناء غير القانونيّ" في الضفّة الغربيّة. في سنة 2018، جرى نشر مناقصة جديدة لتطوير منظومة جديدة تحل محل المنظومة القائمة، وإلى أن يتمّ إنفاذ المنظومة الجديدة، ستواصل جيودا العمل في سياق المنظومة المعمول بها حاليا.

في كانون ثاني (يناير) 2022، نشرت الشّركة أنها تقود عمليّة رقمنة مصلحة السجون الإسرائيليّة، وتشمل عمليّة الرّقمنة مسح البيانات، وفك تشفيرها، وحوسبتها، فضلا عن خدمات الأرشفة والتصوير الدقيق (micrography).

في عام 2019، تم التّعاقد مع الشّركة، مع إعفائها من التقدم عبر عطاء، على تقديم خدمات الإدارة والصيانة للإدارة المدنية الإسرائيليّة بمبلغ 26325 شيكل. وفي عام 2016، تعاقدت الإدارة المدنيّة مع الشّركة، مع إعفاء الشّركة من التقدّم عبر عطاء، لتقديم خدمة رسم الخرائط والقياس مقابل 46800 شيكل.